



بقلم: جواد بولس

كأن رصاصهم كان زنايق!

الخارج مملكة للفحم وخطوط حمراء وخضراء دقيقة تخترق صدر الليل وتنتقل كالضفادع، من نافذته لاحظ اشباح تتحرك وبريق في وجوهها يلمع كعيون القطط. كانوا يدقون بقبضاتهم الأبواب وبأعقاب البنادق يهشمون النوافذ.

اقتحموا البيت وبعد دقائق أخرجوا مجموعة من الأولاد، عصبوا عيونهم وصفدوا معاصمهم، وجروهم كصف من خراف تائهة. في البداية علا صوت صراخ ولولوات، وبعد لحظات خفت الصوت وأختفى. حدق في الجيب العسكري الذي وقف أمام البيت واستطاع أن يرى جيرانه وهم ملقون على أرضية الجيب وبساطير الجنود تضغط على رقابهم بلا رحمة.

جاء أبوه وبهذه أبعده عن الشباك. ساد سكون مريب وكانهم فقدوا حناجرهم وعادوا بروتينية باردة إلى فراشهم الذي كان كله من وجع ونار.

لم ينم كما ينام الأولاد. أفاق ولم يعرف انه صار منذ تلك الليلة مشروع "شهيد". في الصباح لم يصل إلى مدرسته الاعيادية. اصطحب جاراً له وعرجا على دكانة القرية. تزودا بنصلين يابانيين وانتظرا على حافة الطريق من دون أن يعرفا كيف ينقض الدوري على الذئاب النهمه.

بعد دقائق سمعا صوت جيب عسكري يقترب فوق محمد ينتظره بينما التزم صديقه نصر حزن شجيرة رؤوفة.

لم تمض لحظات حتى سقط محمد مضرجا بالدم، فشعر صديقه بعدم القدرة على الحراك.

في السجن حاولت أن أفهم ما لا يمكن استيعابه في الحقيقة. سألته لماذا لم تتراجعا وأنتما تعرفان أنكما على حافة العدم. لم يجيبني

وبحدقتين مجمرتين وقطرتين من بلور حملني السلام لأم محمد. على باب الغرفة التفت الي، وكان الطفولة غادرت في لحظة ورحل من صدره الخوف، وقال: من ليس عنده أمل لا يعرف طعم القلق، ومن يعيش في مرجل من ذل سبقي روحه على "راحة يده". بلعت ريقه وهو يردد، متى يا أسنان سيفهم العالم أن شعباً لا يعيش أبناؤه الطفولة في أحراجهم وساحات بلداتهم سيبحثون عنها بين الغيوم وفي الصلوات والقصائد. قال وانسحب.

حاولت أن أخره قليلا لكنه ودعني رافعا يده وقال سنلتقي في المحكمة.

جيلا وراء جيل ولدوا في غرف التحقيق. آمنوا بما قيل لهم: صالحوا تصلحوا وتسلموا وتغنموا من السماوات أفقها القريب ومن البحر السمك واللؤلؤ والمرجان.

مرت السنين فصار رصاص الجيش هدايا تملأ شوارعهم والعلب توابيت وتحولت المقابر إلى أمانتي ولأسلم المواقع.

فليسأل لبيرمان من قرأوا مثلنا شهداء هذه الأجيال ليعرف من؟ أي هراء يتكلم وأي ردع سيكفله قانون الاعدام الأوجج وضد من؟ فالردع، هكذا علمتنا تراثيل الكرامة، جائز إذا كان الردوع ورافلا في العسل ورايحاً دنياه حتى لو على حساب نقاء الجباه والوطن! والردع، مثلما سجل تاريخ الحرية الأحمر، ممكن إذا أحس الردوع أنه سيخسر نصف قلبه عند حافة النبع أو مع "وردة" في كرم العنب، فالردع مستحيل، كما جاء في القصائد التي لم يحفظها محمد، ما دام في الأرض قهر وموت وأيس.

قانون لبيرمان هو واحد من سلسلة القوانين "السياسية" التي تعكس عنجهية النظام الإسرائيلي وما يخططه للمستقبل القريب، فالسألة لن تتوقف عند عتبات قانون يشرعن ما كان يقوم به منذ سنوات بعض غلاة المستوطنين وأفراد من الجيش الإسرائيلي، لم توزع بنادقه على الفلسطينيين زنايق، بل قصص إعدامات ميدانية سيشهد عليها التاريخ.

وبقاء الفلسطينيين، يعرف أصحاب الشأن والخبرة أن استحداث هذه العقوبة وتفعلها لن تردع الفلسطينيين بعد أن أعلنوا مرارا رفضهم العيش عبيداً في وطنهم وأهدافاً للمهانة والذل ولعريبات الجيش والمستوطنين.

قد تتغير الأحوال وينجح لبيرمان أو غيره بتسيير قواعد مغامرة، ففي إسرائيل تنقش في السنوات الأخيرة حالة من "الصعر القومي"، أدت إلى إنتاج فكر متوحش يؤمن حاملوه بضرورة شيطنة جميع الفلسطينيين، ونزع إنسانيتهم ونفي شرعية وجودهم ونضالهم ضد الاحتلال. أكثرية مطلقة من اليهود تؤمن بجواز طرد العرب من البلاد وأكثرية راجحة تؤمن أن العرب لا يفهمون إلا لغة

**فليسأل لبيرمان من قرأوا مثلنا
شهادات هذه الأجيال ليعرف من
أي هراء يتكلم وأي ردع سيكفله
قانون الاعدام الأوجج وضد من؟
فالردع، هكذا علمتنا تراثيل
الكرامة، جائز إذا كان الردوع
رافلاً في العسل ورايحاً دنياه
حتى لو على حساب نقاء الجباه
والوطن!**

القوة والضرب.

فحتى "وردة" الفتاة ابنة الأربعة عشر خريفاً تعتبر عند أكثرية المجتمع اليهودي وإعلامه المجدد، مخربة مطبوعة ولدت وربيت لتكون قاتلة. لن يشغ لها ما قرأته في إفاداتها، لأنها ليست ككثيرين قتلوا بقيت على قيد الحياة.

هي صبوية تحب النرجس وتعشق زهر الليمون. تنام بقلب أعياه الذل وتصحو بكبد قطعته الحواجز وأسوار الباطون والقهر.

يوماً بعد يوم فقدت حسها بمداعبة الريح واشتهت غمزات أقواس قزح، فقررت الرحيل إلى بعيد، وفي ليلة كلها جنون طفولي "تسلحت" بما يشبه السكين، وتركت بيتها، على إيقاع الندى الساهي في الحاكرة، واقتربت من حاجز محاذ و"هجمت" على مجموعة من الجنود الذين كانوا يستعدون لنهار صيدهم.

لم تصرخ، فهي أصغر من مفاجأة. تسمرت في موقعها. بينها وبين الجنود مسافة أذان فجر وتهليلة أم حزينة. أحد الجنود صاح لكنها لم تفهم عليهم. حاولت أن تبكي فتذكرت حلمها. رمت "سلاحها" وهوت كنجمة لتصحو في المستشفى بعد ان اخترق الرصاص ساقها.

في ملفاتها، نحن المحامين الذين نعمل في المحاكم العسكرية. عشرات من عينات هذه "الأساطير العصرية". لم يسمع عنها نتياهاو ولا وزراؤه.

ف"محمد" الذي نام طفلاً وديعاً أفاق على صوت كالعواء. في

بعد تصويت الكنيست بالقراءة التمهيدية على ما أسمى "قانون اعدام الإرهابيين" صرح إيفيت لبيرمان، رئيس حزب البيت اليهودي، وصاحب فكرة تشريع هذا القانون معلناً أن "هذا هو يوم هام للردع الإسرائيلي وللحرب على الإرهاب. نفذنا ما قطعنا على أنفسنا من وعد. هذا هو التزامنا القيمي والأخلاقي للعائلات الكلى"، وأضاف موقفاً بشي بما يخطط له كوزير للدفاع، فيما اذا اعتمد القانون بشكل نهائي، فقال "يدل تصويت الكنيست اليوم على تغيير دراماتيكي في السياسة. لدينا الآن حق بمطالبه النيابتين، العامة والعسكرية، أن تلتمسا إنزال عقوبة الإعدام على إرهابيين".

رأي لبيرمان بخصوص "تغيير دراماتيكي في السياسة" وربط ذلك بالتغيير المأمول بعملية تشريع القانون لا يتعدى كونه محاولة مكشوفة منه لتفنيد اتهامه الصحيح من قبل كثيرين بأنه وحزبه يسخرون الكنيست لإجازة قوانين ديماغوغية مبنية على مواقف شعبية هوجاء غير قيمية وغير أخلاقية وذلك بهدف كسب أصوات غلاة المتطرفين من المواطنين اليهود، في وقت بات يراهن فيه البعض على دنو حل حكومة نتنياهاو والذهاب إلى انتخابات عامة في القريب. لم يكن رفض المؤسسة الإسرائيلية، طيلة العقود الماضية، تخصيص قانون منفرد يقضي بفرض عقوبة الإعدام على من يعتبرون إرهابيين، شأنًا عرضياً أو سهواً أو تعبيراً عن حسن أخلاق تجاه الفلسطينيين والعرب، لأنهم، بطبيعة الحال والواقع، أهداف هذا التشريع، فالإرهابي اليهودي "هو ابن لشعب ليس بحاجة إلى ردع، وذلك كما كتب قاضي المحكمة العليا "سولبرغ" عندما عل عدم وجود حاجة لهدم بيوت من حرقوا الطفل محمد أبو خضير.

هنالك خيار قائم، قبل هذا القانون، وفقاً له تستطيع المحاكم المدنية والعسكرية الحكم بعقوبة الإعدام ضد من يدانون بعمليات قتل أو تجسس أو مخالفات عسكرية محددة، مع ذلك امتنعوا حتى في أهم القضايا التي وصفت بالإرهابية الكبرى من المطالبة بهذا الحكم، وذلك تمشياً مع سياسة رسمية معلنه وسائده تدعمها أوساط أمنية وفي مقدمتها جهاز الأمن العام ومثلهم الجهاز القضائي ممثلاً بالمستشار القانوني للحكومة وغيرهم من التعاونيين ذات التأثير مثل بعض الحاخامات.

رئيس جهاز الأمن العام أعلن موقفه المعارض لهذا التشريع، علماً بأنه الجهة المتخصصة في "محاربة الإرهاب"، فهذا الجهاز وبعد دراسات عميقة ومهنية توصل إلى نتيجة نفت كون هذه العقوبة رادعة، بل قد تصير، في ظروف معينة، حافزاً للشباب الفلسطيني خاصة بعد أن يحتسب "المعدم" شهيداً يبجله شعبه ويستقطب أثره أجيالاً تتمنى أن تتمثل طريقه في النضال.

أما المؤسسة القضائية فلقد رفضت إنفاذ سياسة الاعدام لاعتمادها طبعاً على موقف الأجهزة الامنية، ولا اعتبارات أخلاقية وقيمية محلية تمشي مع مواقف ومفاهيم "الاجتمعات الحديثة" التي بدأت تتبنى مواقف تقضي بضرورة إبطال هذه العقوبة، حتى في الدول التي تجيزها قوانينها، فإماتة الانسان بقرار من إنسان أمر محظور بشكل قطعي لأن سلب الحياة البشرية يبقى حقاً لمعطي الحياة وباريها وليس لبني البشر، كما يجزم أيضاً بعض الحاخامات ذوي التأثير والمسموعي الرأي في حالتنا.

إذاً يستطيع لبيرمان اليوم كمن يقف على رأس الهرم الأمني، وبدون حاجة لهذا التشريع، إلزام المدعي العسكري باتباع سياسة "جديدة" تتبنى الإعدام عقاباً بحق من يدانون في المحاكم العسكرية على الأقل بالمشاركة في عمليات أو وقعت عشرات الجثث والجرحى، لكنه لم يفعل ذلك في الماضي كما لم يفعل من سبقه أيضاً؛ فبعيداً عن شعور بعض السياسيين بضرورة إرواء غوغائية الرعاع، أو خضوع "سياسي الكازينوات" لضغوط من حسموا خياراتهم تجاه وجود

رئيس التحرير: زكريا حسن

zakariahassan22@gmail.com

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة. الأواد المرسله لا ترد الى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر. الاعلانات على مسؤولية المعلن

المحرر المسؤول:

وليد صالح حسن

alwan@barak.net.il

الناصرة. ص. ب 50198 ميكود 16000

هاتف: 04-6562513 فاكس: 04-6562512

قسم الاعلانات: hades.adv@gmail.com

www.hades.co.il

حديث الناس

تصدر عن شركة حديث الناس م.م